الأمم المتحدة S/2000/920

مجلس الأمن

Distr.: General
29 September 2000
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الذي طلب فيه المجلس منِّي أن أُطلعه بانتظام، وأن أُقدم إليه تقريرا كل ٩٠ يوما عن التطورات المستجدة في غينيا بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو.

٢ – ويذكر أعضاء المجلس أنه منذ تقديم تقريري الأخير المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/632) قام الأمين العام المساعد للشؤون السياسية دانييلو تورك في ٢ آب/أغسطس، بناء على طلب مجلس الأمن، بتقديم إحاطة للمجلس بشأن الحالة على الحدود بين غينيا بيساو والسنغال ركَّز خلالها على الجهود التي يبذلها قادة البلدين لتحقيق الأمن على حدودهما المشتركة.

٣ – ويغطي هذا التقرير التطورات المستجدة في غينيا بيساو منذ تقديم تقريري الأخير، والإحاطة التي قدمها السيد تورك. ويركز التقرير على الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل مواصلة تدعيم المكاسب الديمقراطية التي تحققت، وتثبيت الحالة على الحدود مع السنغال. ويُبرز التقرير أيضا الدور الميسِّر الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو تحقيقا لهاتين الغايتين.

ثانيا – التطورات السياسية

٤ – يسرني أن أُبلغ المجلس أن المؤسسات الديمقراطية الناشئة في غينيا بيساو حافظت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على بقائها رغم بعض التحديات الداخلية الخطيرة. فعندما

290900 290900 00-66570 (A)
0066570

عزل الرئيس يالا من الحكومة الائتلافية في مطلع أيلول/سبتمبر خمسة وزراء ينتمون إلى حزب غينيا بيساو للمقاومة المناوئ، دخل هذا الحزب وحزب التجديد الاجتماعي الذي ينتمي إليه الرئيس، في حوار سلمي تمكَّنا خلاله من التفاوض على حل حال دون انهيار الحكومة التي مضى على تشكيلها تسعة أشهر. ونتيجة لذلك أُعيد المسؤولون الحكوميون المعزولون إلى مناصبهم. وقد اضطلع ممثلي السيد صمويل ناناسينكام بدور الميسِّر في هذه المسألة.

٥ - وحدث تطور إيجابي آخر تمثل في سير عمل الجمعية الوطنية كالمعتاد. فقد نجحت في مناقشة وإقرار برنامج الحكومة الرباعي السنوات للتنمية الاقتصادية وميزانيتها لعام ٢٠٠٠. وتواصل لجنة المساعي الحميدة التابعة للجمعية الوطنية بحثها عن الوسائل التي تؤدي إلى التغلب على الخلافات بين الحكومة والجيش، بينما تواصل لجنة برلمانية عسكرية أخرى رصد التطورات على الحدود مع السنغال.

٦ - وفي حزيران/يونيه نظمت الجمعية الوطنية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو حلقة دراسية استمرت خمسة أيام بشأن السلوك الديمقراطي والبروتوكولات والإجراءات البرلمانية من أجل برلمانيي ما بعد الصراع. وساعد خبراء من البرازيل والبرتغال ومالي في تنظيم الحلقة التي ركزت على قضايا عديدة من بينها مبادئ فصل السلطات، والتفاعل بين أجهزة الدولة والهيئات الحكومية الأخرى. وأفاد البرلمانيون المشاركون بأن الحلقة الدراسية أتاحت لهم فرصة تعليمية قيِّمة وساعدت في تحديد المجالات الأخرى التي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم فيها المساعدة والخبرة من أجل زيادة فعالية السلطة التشريعية.

٧ - وإتماما لانتقال البلد إلى الحكم الديمقراطي في فترة ما بعد الصراع أعلنت السلطات عن خطط لإجراء انتخابات بلدية خلال العام الحالي. واستجابة لطلب الحكومة ستقدم الأمم المتحدة المساعدة التقنية في إجراء هذه الانتخابات. وفي هذه الأثناء كانت اللجنة التي أنشأتها محكمة العدل العليا لإعادة النظر في الدستور الحالي بغية كفالة انسجامه مع الواقع الديمقراطي الجديد والمعايير الدولية، قد شرعت في أعمالها.

ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

٨ - ورغم هذه الخلفية الإيجابية عموما لا تزال المناوشات الداخلية من ناحية والتوترات على الحدود بين غينيا بيساو والسنغال من ناحية أخرى تشكلان مدعاة للقلق. فالمناوشات التي تشهدها منطقة الحدود والناجمة عن الأنشطة العسكرية التي أُفيد عن حصولها في مقاطعة

كازامانس السنغالية، وتهريب الأسلحة عبر الحدود وتداولها غير المحكوم بين المدنيين، أثارت أوجه قلق أمنية وعكَّرت العلاقات بين الدولتين. وعلاوة على ذلك قام السكان القاطنون على جانبي الحدود بإغلاق حدودهم أكثر من مرة من تلقاء أنفسهم واحتجاز رعايا من البلد الآخر.

٩ - وأدى الإغلاق المؤقت للمعابر الحدودية في الجانب السنغالي إلى ارتفاع حاد في أسعار الوقود وغيرها من الواردات في غينيا بيساو على نحو هدد باضطرابات اجتماعية في وقت لا يزال الاقتصاد الهش للبلد يواجه فيه صعوبات حتى في تأمين رواتب موظفي القطاع العام. وفي الوقت نفسه أخذت أجنحة من المؤسسة العسكرية تسعى إلى الاستفادة من حالة عدم الاستقرار على الحدود لإبراز دورها في العملية السياسية وبخاصة فيما يتعلق برسم السياسة العامة المتعلقة بالقضايا الأمنية.

١٠ - وواصل زعماء غينيا بيساو والسنغال، بمن فيهم الرئيس كومبا يالا والرئيس واده، العمل على نزع فتيل هذه التوترات. وفي بادرة مشجعة لبناء الثقة التقى رئيسا أركان القوات المسلحة لكل من غينيا بيساو والسنغال في بيساو لمناقشة سبل توطيد الأمن على الحدود. وفي آب/أغسطس اجتمعت في الجانب السنغالي للحدود لجنة ثنائية تضم وزيري داخلية البلدين، وحاكم مقاطعة كولدا السنغالية وحاكم مقاطعة بافاتا في غينيا بيساو، بالإضافة إلى ممثلين عن مجتمعات السكان المحلية على جانبي الحدود، لمناقشة قضايا تتعلق بالحدود. وفي ٧ أيلول/سبتمبر التقى رئيسا وزراء البلدين في داكار ووقَّعا وثيقة دعت في جملة أمور، المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة، إلى إنشاء آليات تكمِّل ما تقوم به الدوريات العسكرية المشتركة التي يسيِّرها البلدان على الحدود. وقد أُعيد فتح الحدود في أعقاب هذا الاجتماع.

١١ - وفي تطور ذي صلة، كتب إليَّ الرئيس يالا في ٥ أيلول/سبتمبر يطلب رسميا وضع مراقب عسكري دولي للعمل إلى جانب قوات من البلدين. وسوف أعود إلى عرض هذا الأمر أمام المجلس بعد إجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية.

١٢ - وعلى صعيد الجبهة الداخلية، يؤدي الضعف المؤسسي المستمر الذي تعاني منه الشرطة الوطنية في غينيا - بيساو، ومن ضمنه افتقارها المزمن للدعم بالنقل والإمداد إلى تقويض قدرتها على التصدي الفعال لتصاعد معدلات حوادث قطع الطرق. وفي الوقت ذاته، لا يزال يتعين توفير التمويل الدولي لبرنامج مدني لنزع السلاح أعده كل من مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في غينيا - بيساو والأعضاء الآخرين في الفريق القطري للأمم المتحدة من أجل مساعدة الحكومة على كبح حوادث قطع الطرق، فضلا عن توفير التمويل لبرنامج

حكومي لإزالة الألغام. وفي تموز/يوليه، أزيل أكثر من ١٥٠ لغما من العاصمة بيساو في إطار عملية باشرتها منظمات غير حكومية بقيادة منظمة ''هيوميد'' وقامت بتمويلها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية. وقدمت حكومة ألمانيا مؤخرا، من خلال تسهيلات وفرها مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في غينيا - بيساو، مبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار إلى منظمة ''هيوميد''، لدعم جهودها الرامية إلى تنظيم المزيد من أنشطة إزالة الألغام.

١٣ - وفيما يخص تسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع، يقدم البنك الدولي مساعدات تقنية ومالية إلى برنامج حكومي من المقرر أن يتم في إطاره تسريح حوالي ٠٠٠ ١٠ جندي وتهيئة ٠٠٠ ١٦ آخرين من المحاربين السابقين لأغراض إعادة الإدماج. ومن المتوقع أن يبدأ مشروع تجريبي للتسريح في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وفي الوقت ذاته، تزود الحكومة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في غينيا - بيساو وبرنامج الأغذية العالمي ٧٠٠ جندي تطوعوا للمشاركة في عملية التسريح، بمواد إعاشة يومية إلى حين بدء البرنامج الرسمي.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

١٤ - لم يتبق في السجن سوى أربعة من السجناء السياسيين والعسكريين المحتجزين منذ أحداث ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ وعددهم ٣٧٨ سجينا. وحوكم رسميا عدد بين المحتجزين المفرج عنهم، ولا يزال غيرهم ينتظر المحاكمة. وللإسراع بإجراءات المحاكمة، قام مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في غينيا - بيساو، الذي يرصد هذه المحاكمات، بتقديم تسهيلات من أجل تدريب قضاة جدد وموظفين قضائيين آخرين تم تعيين بعضهم بالفعل. غير أن النقص في موارد النقل والإمداد والموارد المالية ما زال يحد من كفاءة الجهاز القضائي.

١٥ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في غينيا - بيساو، بالتعاون مع الحكومة، نشر الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز احترامها في شتى المؤسسات الوطنية. وفي هذا الصدد، يساعد المكتب وزارة الداخلية في وضع برامج للتدريب والتوعية بحقوق الإنسان لجنود الجيش والشرطة، ويتعاون المكتب أيضا مع وزارتي العدل والتعليم من أجل إدراج قضايا حقوق الإنسان في مناهج مرحلة التعليم الثانوي.

خامسا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

١٦ - ما زالت الأوضاع الاقتصادية صعبة في غينيا - بيساو. وتعاني إيرادات الدولة من محدوديتها بصورة تدعو إلى الانزعاج، كما أن معدل البطالة والبطالة المقنعة بالغ الارتفاع،

مع تفشي الفقر. وما زالت الحكومة تعاني صعوبات في تلبية أبسط الاحتياجات المباشرة للسكان. وباتت مسؤولية دفع رواتب أفراد المؤسسة العسكرية الذين يبلغ عددهم حوالي ٢٦ ٠٠٠ فرد تمثل عبئا يثير الانزعاج بوجه خاص، لا بسبب الوضع المالي العسير للحكومة فحسب، بل أيضا بسبب الهواجس الشديدة من مغبة عدم دفع الرواتب على الأمن.

١٧ - واستعدادا لمؤتمر المائدة المستديرة المقرر عقده في شباط/فبراير ٢٠٠١، واصلت الحكومة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صياغة برنامجها الوطني لشؤون الحكم. كما فرغت، بدعم قدمته إليها على الطبيعة وكالات الأمم المتحدة، من إعداد صيغة نهائية لورقة استراتيجية مؤقتة لتخفيف الفقر من أجل تقديمها إلى البنك الدولي. وفي الوقت ذاته، قدم البنك الدولي حوالي ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للحكومة على سبيل القرض في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع من أجل مساعدتها خاصة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالميزانية، ومن بينها تقليل الدين الداخلي، ودفع رواتب موظفي القطاع العام.

١٨ - وما زالت شؤون الصحة والتعليم والزراعة بين أولويات الحكومة. وفي تطور إيجابي، شهد القطاع الإنتاجي تحسنا في بعض جوانبه، خاصة في مجال الزراعة، مع تحقيق زيادة فائقة في محصول الكاشيو، وهو أهم المحاصيل النقدية في البلد والعماد الرئيسي لدخله. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تسهم الاتفاقية التي تم التوصل إليها في داكار في آب/أغسطس، بين الرئيس يالا والرئيس واده من أجل رفع النسبة المئوية لعائدات غينيا - بيساو من استخراج النفط من الحقول البحرية الممتدة على طول الحدود من ١٥ إلى ٢٠ في المائة، في تعزيز قاعدة إيرادات البلد، وخاصة عندما يبدأ الاستغلال التجاري الكبير لحقول النفط.

١٩ - وبالنظر إلى عدم وجود جامعة أو أي مؤسسات أخرى للتعليم العالي في غينيا - بيساو، فإن تزويد الشباب الذين يمثلون ثلثي عدد السكان تقريبا بما يلزمهم من المهارات وسائر فرص التدريب يشكل تحديا كبيرا. وفي هذا الصدد، بدأت اليونسكو بمساندة من مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في غينيا - بيساو، دعم مركز للتدريب المهني في بيساو تديره منظمات المجتمع المدني.

سادسا - ملاحظات

٢٠ - واصلت غينيا بيساو إحراز تقدم مهم في اتجاه تدعيم عمليتها الديمقراطية. بيد أن الحالة العامة للبلد ما زالت تدعو إلى القلق. فالتهديد المستمر بوقوع التدخل العسكري، والحالة الهشة على الحدود والفقر المزمن الذي يعانيه البلد، كلها عوامل تجعل المرحلة المقبلة مرحلة شاقة. إن التحديات هائلة ولا تملك الحكومة المدنية الجديدة من الوسائل أو القدرة ما يمكّنها من مواجهتها منفردة.

٢١ - ورغم التصريحات العلنية المتكررة من جانب اللجنة العسكرية السابقة، يبدو أنها ما زالت مترددة في التخلي عن الدور الذي قامت به خلال الفترة الانتقالية، كما أنها تبدو أحيانا وكأنها تشكك في صحة القرارات التي تتخذها الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. وإنني أناشد مرة أخرى أفراد اللجنة العسكرية السابقة أن يترجموا وعودهم المتكررة بعدم التدخل في العملية السياسية إلى أعمال.

٢٢ - وفيما يتعلق بأمن الحدود، فإنني أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الرئيسان يالا وواده من أجل خفض حدة التوترات على الحدود بين بلديهما. وآمل أن تخفف مختلف الآليات الموجودة حاليا من الآثار الضارة المترتبة على هذه التوترات بالنسبة إلى آفاق تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في غينيا بيساو وفي البلدان الأخرى في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٢٣ - ومن الواضح أن شعب غينيا بيساو هو وحده القادر على إعادة بناء بلده واستعادة السلام والأوضاع الطبيعية بشكل كامل. إن عزم هذا الشعب وتصميمه على تدعيم ما حققه من مكاسب في فترة ما بعد الصراع يستحقان الثناء. إلا أن مواجهة التحديات الهائلة التي يشير إليها هذا التقرير، يقتضي دعمه بالمساعدة المتواصلة من جانب المجتمع الدولي. ولذلك فإنني أناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة السخية إلى غينيا بيساو دون انتظار انعقاد المؤتمر المقبل للمائدة المستديرة المتوقع في شباط/فبراير ٢٠٠١.

٢٤ - أما الأمم المتحدة فستواصل من جهتها تقديم كل ما في استطاعتي من مساعدة دعما لبرامج الحكومة للمصالحة الوطنية والتعمير. وإنني ممتن للدول الأعضاء التي سبق لها تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو وأناشدها مواصلة تقديم دعمها لتمكين المكتب من الاضطلاع بولايته.

٢٥ - وأود أخيرا أن أشيد بممثلي السيد صمويل ناناسينكام، وبموظفي مكتب دعم بناء السلام في غينيا بيساو، وبكامل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة للإسهامات الجديرة بالثناء التي يقدمونها دعما لجهود الحكومة في بناء السلام وإعادة الإعمار.